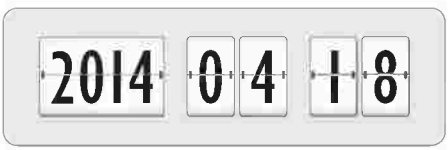

كنت من رواد غرفة عمليات البيت الأبيض الذين كانوا يحصلون ساعة بساعة على أخبار موجزة عن البعثة المكلفة في أيار/مايو 2011م بمهمة قتل أسامة بن لادن، بداية العام كانت ألـ سي آي إيه تعتقد أنها قد اكتشفت مخبأه، وعقد البيت الأبيض مناقشة أخيرة في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل لحسم مسألة السير قدمًا والانقضاض عليه لقتله، وكيف تقتله.

أيدت فكرة إرسال عناصر من سلاح البحرية من منطلق عدم قدرة الولايات المتحدة على تحمل تجاهل فرصة قد لا تتوافر ثانية إلى الأبد، واغتيال أسامة بن لادن كان بالغ الأهمية وطاغيًا على أي أخطار.

كان ثمة نقد لاحق من أمريكيين مختلفين تركز على أن باكستان كانت قد سمحت لابن لادن أن يتخفى على نحو مكشوف لسنوات، ومن منطلق عدم الرغبة في أي مزيد من الإشكالات مع باكستان، أطريت سجلها السابق في مجال مساعدة الولايات المتحدة على مطاردة الإرهابيين؛ فتحالفنا مع باكستان أسهم، آخر المطاف في تعزيز جهودنا الرامية إلى تفكيك القاعدة.

ومن ثم أثَّرت بصورة مهمة في قرار الإدارة بعدم نشر صور لجثة ابن لادن، ناقلة رأي حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الذين لم يكونوا مع نشر مثل تلك الصور، اتفقت مع الوزير غيتس حول أن من شأن مثل هذا النشر أن يؤدي إلى إطلاق حملة معادية للولايات المتحدة فيما وراء البحار، وكما هي العادة في مثل هذه الظروف، كان ثمة كلام عن أن ابن لادن لم يمت فعلًا؛ لأن أحدًا لم يكن قد رأى أي صورة لجثته، غير أن ذلك كان بنظري مثيرًا للسخرية، كنا متوفرين على ما يكفي من البراهين على موته من أناس شاهدوا جثته.

رحلة حزيران/يونيو عام 2011م إلى إفريقيا تزامنت مع انشغالي بمواساة صديقتي ومساعدتي العريقة هوما آبدين، بعد انتشار فضيحة السكست التي تورط فيها زوجها أنتوني فاينر، كنت أعرف بدقة كيف شعرت، ليس العالم لطيفًا مع النساء، كذلك أنكرت بقوة تقارير عن رغبتي في أن أصبح الرئيسة التالية (للبنك) الدولي الذي كان بحاجة إلى خلف روبرت زوليك الذي انتهت ولايته منتصف 2012م. لم يصدقني أحد بالطبع، هل تستطيعين أن تقولي لي- يا دكتورة- لماذا لا يصدقني أحد؟

ابتسمتُ وحركتُ رأسي.

إلا أنها واصلت الكلام قائلة: في تموز/يوليو، بادرت (بنبرة ثقة تفوق شعوري) إلى طمأنة الصين وحكومات أجنبية أخرى إلى أن أزمة سقف الدين الأمريكي الراهنة لن تدفع بلدنا إلى التخلف، في تنبؤ تبين أنه كان صحيحًا لدى إقرار قانون مراقبة موازنة عام 2011م وتوقيعه في الدقيقة الأخيرة، يا إلهي! كم كنا محظوظين تلك المرة! أنتفض حين أتصور ما كان يمكن لبلدنا أن يتعرض له فيما لو تخلفنا عن سداد الديون، ولكن من يعرف ما ستجلبه الأزمة التالية معها؟

قضيت جزءًا كبيرًا من ذلك الصيف ساعية عبثًا لإقناع السلطة الوطنية الفلسطينية بالعزوف عن محاولاتها الرامية إلى أن تفوز بعضوية الأمم المتحدة

الكاملة في اجتماع أيلول/سبتمبر عام 2011م للجمعية العامة، ومع حلول أيلول/سبتمبر عام 2012م، وتعرض طلبها للتجميد جراء عجز أعضاء مجلس الأمن عن إصدار توصية إجماعية، حاولت السلطة الفلسطينية الحصول على صيغة متقدمة من (كيان مراقب) إلى (دولة مراقبة غير عضو).

عُرض الطلب على التصويت في الجمعية العمومية بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر، وإضافة إلى منح فلسطين مكانة (دولة مراقبة غير عضو)، طالب القرار مجلس الأمن بدراسة الطلب المقدم في أيلول/سبتمبر عام 2011م من قبل دولة فلسطين للحصول على عضوية الأمم المتحدة الكاملة التي كانت معطوفة على حل الدولتين وفق حدود ما قبل 1967م.

قرار الجمعية العمومية رقم 6719 اعتُمد في 2012/11/29م بأكثرية (139) صوتًا مقابل (9) أصوات، رافعًا فلسطين إلى مرتبة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وهذا التغيير وصفته الإندبندنت بـ (اعتراف فعلي بدولة فلسطين السيادية).

كان التصويت منعطفًا تاريخيًّا بالنسبة إلى فلسطين ونكسة دبلوماسية هائلة بالنسبة إلى كل من إسرائيل والولايات المتحدة؛ فمكانة فلسطين الجديدة في الأمم المتحدة تتيح للسلطة الفلسطينية فرصة عقد المعاهدات والتعامل المباشر مع أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها، تُمكِّن فلسطين من المطالبة بحقوق مشروعة في مياهها الإقليمية ومجالاتها الجوية، وتمنح الفلسطينيين حق التقاضي في محكمة العدل الدولية طلبًا للتحكم في الأراضي التي تعتقد أنها عائدة لها قانونًا، وسمحت لها بممارسة حق توجيه تهم جرائم الحرب ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، راعني اعتماد القرار، وأعتقد أنه كان خطأ جسيمًا وفادحًا سيؤدي إلى تأجيل مسيرة السلام عددًا من السنوات، ولأكون أكثر وضوحًا أقول إنني أشعر بالغثيان كلما تذكرت التصويت.

تابعت الحصول على مراتب عالية في استطلاعات الرأي، حيث أكسبني استطلاع لبلومبرغ نيوز في أيلول/سبتمبر عام 2011م نسبة تفضيل بلغت أربعًا وستين بالمئة، أعلى رقم تحققه أي شخصية سياسية في الأمة، ثلث أولئك الذين استُطلعت آراؤهم أفادوا بأني كنت مؤهلة لأكون رئيسة جمهورية أفضل من أوباما، ملاحظة أوافق عليها من أعماق قلبي، غير أني حين سئلت عن مستوى احتمال نزولي في سباق ضد الرئيس، أجبت: (دون الصفر). كنت مؤمنة بأن أحد الأشياء العظيمة الكامنة في كوني وزيرة للخارجية هو قدرتي على البقاء فوق السياسة والحفاظ على كرامتي؛ فبعد تجاربي المرعبة مع وسائل الإعلام في البيت الأبيض، لم أكن مستعدة للتعرض من جديد لموجة رشقات الأوحال. من الطبيعي أن الأمور كانت ستشهد تغييرًا لافتًا فيما بعد، غير أنني لم أكن أعرف ذلك آنذاك.

تساءلتُ: هل تعني أنها ستترشح للرئاسة في 2016م؟ غير أني كنت أعرف ما هو أفضل من السؤال.

تابعت هيلاري كلامها: بعد إعلان أوباما التاريخي في تشرين الأول/أكتوبر عام 2011م أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق كان سيتم مع حلول نهاية العام، سارعت إلى الدفاع عن القرار بحماسة، قلت إن الولايات المتحدة، رغم غياب القوة العسكرية، ملتزمة بتعزيز النظام الديمقراطي في العراق. كذلك كلت المديح لفاعلية سياسة أوباما الخارجية بوجه عام، مشيرة- للدلالة- إلى مقتل معمر القذافي الذي وضع حدًّا للتدخل الليبي. من حيث الجوهر قام هذا التصريح على تجنب استثارة النقد من أولئك العازمين على الفوز بترشيح الحزب الجمهوري لرئاسة الجمهورية في انتخاب عام 2012م، في تشرين الأول/أكتوبر 2011م زرت طرابلس، وكنت بيني وبين نفسي حذرة بعض الشيء وقلقة على مستقبل ليبيا في أعقاب النجاح الذي حققه المتمردون، شريط فيديو فيه صرختي المعبرة عن الدهشة لدى الاطلاع للمرة الأولى على نبأ اعتقال القذافي وزِّع على نطاق واسع. قلت: «جئنا، شاهدنا، أنه مات».